Journal Of the Iraqia University (75-3) February (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التوازن في النظام الحضري لمحافظة صلاح الدين

م.د. رويده فؤاد عبدالله
جامعة تكريت / كلية التربية للبنات

Strategic Planning to Achieve Balance in the Urban System of Salah al-Din Governorate

Dr. Rowaida Fouad Abdullah
Tikrit University / College of Education for Women
rfouad@tu.edu.iq

المستخلص :

يتناول هذا البحث دور التخطيط الاستراتيجي في تحقيق التوازن ضمن النظام الحضري لمحافظة صلاح الدين في العراق . تنطلق الدراسة من مشكلة وجود اختلالات مكانية وخدمية ناتجة عن غياب الرؤية الاستراتيجية في توزيع السكان والأنشطة، مما أدى إلى تركز التنمية في مراكز محددة وظهور أنماط نمو عشوائي . اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستخدماً مؤشري "الأنتروبي" و"التوازن الحضري" لتحليل البيانات السكانية للفترات (١٩٩٧، ٢٠٠٧، ٢٠١٨، ٢٠٢٤) . أظهرت النتائج وجود اختلال حضري بنيوي حاد في السنوات الأخيرة، حيث سجل مؤشر الأنتروبي قيمة مرتفعة جداً في عام ٢٠٢٤ (-١٤,٥٥٢)، مما يعكس تركزاً سكانياً شديداً في مدن مثل (سامراء وتكريت والشرقاط) على حساب المدن الصغيرة. يهدف البحث إلى وضع رؤية مستقبلية تعزز العدالة المكانية وتضمن توزيعاً عادلاً للخدمات لتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

الكلمات المفتاحية : التخطيط الاستراتيجي، التوازن الحضري، مؤشر الانتروبي، العدالة المكانية

Abstract:

This research examines the role of strategic planning in achieving urban balance within the urban system of Salah al-Din Governorate, Iraq. The study addresses spatial and service imbalances resulting from the absence of a strategic vision in distributing population and activities, leading to development concentration in specific centers and the emergence of informal growth patterns.The research adopted a descriptive-analytical methodology, employing the "Entropy Index" and the "Urban Isostatic Index" to analyze population data for the years (1997, 2007, 2018, and 2024) . The results revealed a severe structural urban imbalance in recent years, with the Entropy Index recording a very high value in 2024 (-14.552), reflecting intense population concentration in cities like (Samarra, Tikrit, and Al-Shirqat) at the expense of smaller towns. The research aims to develop a future vision that promotes spatial justice and ensures fair distribution of services to achieve sustainable urban development.

Keywords : Strategic Planning, Urban Balance, Entropy Index, Spatial Justice

المقدمة :

يشهد العالم المعاصر تغيرات حضرية متسارعة ناجمة عن النمو السكاني والتوسع العمراني العشوائي وتفاوت في توزيع الخدمات ، مما ينعكس سلباً على التوازن المكاني والوظيفي للمدن . وفي هذا السياق ، يبرز التخطيط الاستراتيجي كأداة أساسية لإدارة التنمية الحضرية وتحقيق العدالة المكانية بين الوحدات السكنية والخدمية . اذ لا يقتصر دوره على معالجة المشكلات الانية فحسب ، بل يمتد الى وضع رؤية مستقبلية شاملة تراعي المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . ومن هنا تأتي أهمية البحث في التخطيط الاستراتيجي لتحقيق التوازن في النظام الحضري بوصفه مدخلاً لتحقيق تنمية عمرانية متوازنة ومستدامة .يعد التخطيط بأنه عملية متباينة تتداخل مراحلها من خلال تسلسل منطقي يتم في إطار شمولي تصاغ فيه العلاقات في هيكل مترابط كوحدة متجانسة يطلق عليها النظام، وهذه الخطوات المرتبطة به تعتمد على عملية ديناميكية دائمة التغير والتبدل، وتشمل أيضاً التوقع والتنبؤ بالمستقبل وفق الإمكانات المتوفرة في الوحدة المكانية المخصصة. سنحاول في هذا البحث وضع رؤية مستقبلية لهيكل نظام حضري

متوازن في محافظة صلاح الدين وفق ما تتمتع به المحافظة من إمكانات لتحقيق هذا التوازن، ويكون الهدف منه استثمار الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة. ولكن قبل وضع هذه الخطة يجب معرفة حجم الخلل في هيكل النظام ليتسنى وضع الخطط اللازمة للمعالجة.

المبحث الأول الإطار النظري للبحث

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في وجود اختلالات مكانية وخدمية داخل النظام الحضري ، ناجمة عن غياب الرؤية الاستراتيجية في توزيع السكان والأنشطة والخدمات ، مما يؤدي الى :

١- تركيز التنمية في مراكز حضرية محددة .

٢- حرمان الأطراف والمناطق الهامشية من الخدمات الأساسية .

٣- ظهور أنماط نمو عشوائي غير متوازن .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها:ان اعتماد التخطيط الاستراتيجي في إدارة التنمية الحضرية يسهم في تحقيق التوازن المكاني والوظيفي للنظام الحضري من خلال تحسين توزيع الخدمات ، ضبط التوسع العمراني ، تعزيز العدالة المكانية .

أهمية البحث :

-1تسليط الضوء على دور التخطيط الاستراتيجي في معالجة الاختلالات الحضرية .

٢- توفير اطار علمي يساعد صناع القرار في وضع سياسات حضرية متوازنة .

٣- المساهمة في تعزيز العدالة المكانية وتقليل الفوارق بين المناطق الحضرية والريفية.

٤- تقديم مقترحات علمية قابلة للتطبيق لتحقيق التنمية الحضرية المستدامة .

أهداف البحث :

١- تشخيص واقع النظام الحضري ورصد الاختلالات المكانية فيه .

٢- ابراز أهمية التخطيط الاستراتيجي كآلية لتحقيق التوازن الحضري .

٣- تحديد الأهداف والسياسات التي من شأنها تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة .

٤- اقتراح اطار استراتيجي يمكن تطبيقه لمعالجة التفاوتات بين المراكز الحضرية .

منهجية البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي يعنى بدراسة الأوضاع الحالية للظواهر من حيث الخصائص والعلاقات والعوامل التي تؤثر فيها ، إضافة لرصد الظاهرات بدقة من أجل التعرف عليها من حيث المضمون والوصول الى نتائج وتعميمات تساعد في فهم الواقع وتطوره .

والمنهج التحليلي لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها لتفسير العلاقات في النظام الحضري

حيث تم استخدام مؤشر الانتروبي ومؤشر التوازن الحضري الاحصائية .

حدود منطقة البحث (المكانية والزمانية) :

أ- الحدود المكانية: تتمثل بمحافظة صلاح الدين التي تقع في القسم الشمالي الأوسط من العراق ، تبلغ مساحة المحافظة (٢٤٠٧٥) كم^2 وتحتل نسبة (٥,٤٩ %)[1] من مساحة الكلية للقطر البالغة (٤٣٨,٤٤٦) كم^2[2]، وتقع ما بين دائرتي العرض (°44´35 - °(44´33شمالا وخطي الطول (°40´44- °56´42) شرقاً[3] ، كما موضح في الخريطة (١) .

ب - الحدود الزمنية: تتمثل حدود البحث الزمانية بالاعوام (١٩٨٧,١٩٩٧,٢٠٠٧,٢٠١٨,٢٠٢٤) ، وذلك لتوفر البيانات الخاصة بالبحث والتي تم الحصول عليها من مديرية إحصاء صلاح الدين محافظة صلاح الدين والتي تضم التقديرات الخاصة بسكان منطقة الدراسة خريطة (١)موقع منطقة الدراسة

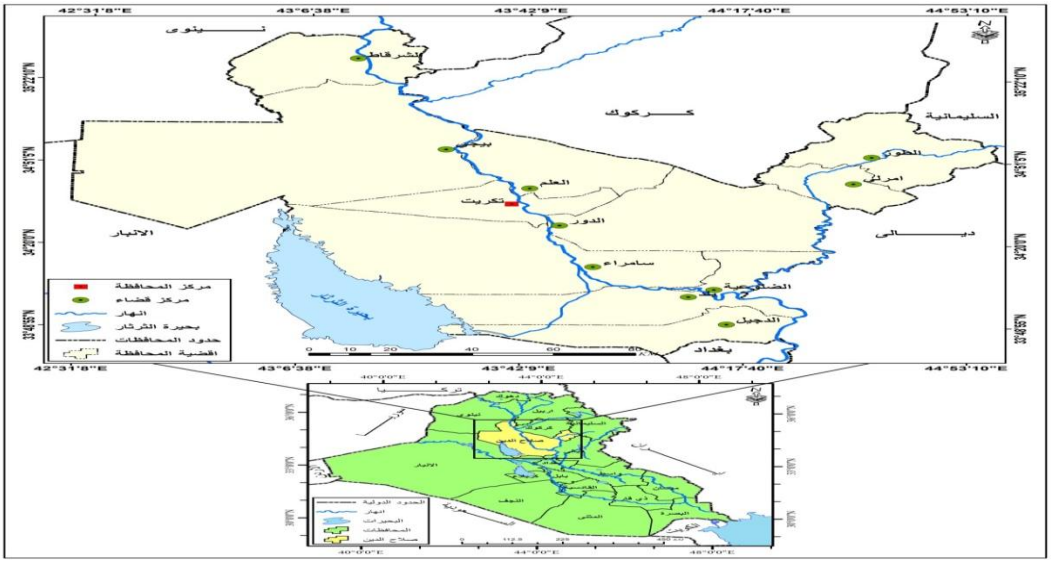

المصدر: بالاعتماد على الهيئة العامة للمساحة، خريطة العراق الإدارية ، بغداد، ٢٠٠٧, وخريطة محافظة صلاح الدين الإدارية بمقياس ١/٢٥٠٠٠٠ وباستخدام برنامج ArcGIS v ١٠.٣ .

المبحث الثاني قياس حجم الاختلال التوازني في شبكة المنظومة الحضرية

خلال عقود السبعينات والثمانينات من القرن الماضي برزت كتابات متعددة الاتجاهات، ركزت على تشخيص الأسباب التي أدت إلى التباين بين المستقرات الحضرية في دول العالم الثالث. وقد ظهرت في بحوث ودراسات التنمية الإقليمية مفاهيم تعبر عن ظاهرة البناء الحضري المختل مثل: (التباين الإقليمي المتزايد، تضخم العواصم، واختلال التوازن الحضري)، والتركز السكاني الشديد. وأشارت هذه الدراسات إلى رفض التركز الحضري المتزايد واستحواذ المدن الكبرى بالاستثمارات على حساب المراكز الصغيرة، نتيجة ارتفاع الهجرة الريفية نحو المدن الكبرى، مما أدى إلى تعميق التفاوت الإقليمي وزيادة التباين الحضري. [4]إن عملية تحقيق التوازن الحضري من الإجراءات التي انتهجتها العديد من دول العالم الثالث لإيجاد سياسة مكانية ملائمة، تتمثل في الحد من نمو المدن الكبرى، ونقل بعض النشاطات الاقتصادية إلى المدن المتوسطة والصغيرة، أو إقامة مدن جديدة لاستقطاب سكان من المدن الكبرى، وتشجيع نمو المراكز الحضرية الواقعة في مناطق متفرقة. [5]ويعتقد بعض المتخصصين في التخطيط الإقليمي أن نقل النشاطات من المدن الكبيرة إلى المدن الصغيرة له نتائج إيجابية، إذ يقلل من الضغط على الخدمات في المدن الكبرى، ويضفي على المدن الأصغر حيوية ونشاطاً. بينما يرى آخرون أن الوسيلة المثلى لتحقيق التوازن الحضري هي خلق مراكز عمرانية جديدة[6]، تؤدي إلى ظهور خدمات متخصصة وأيدي عاملة ماهرة، ما يعزز النشاط الاقتصادي ويوزع النمو بشكل أكثر عدالة . [7] تعد فكرة انشاء مراكز عمرانية جديدة في الدول النامية التي لم تلقى قبولاً واسعاً بين العديد من المختصين في هذا المجال ، اذ يرون انها تغفل المشكلات الحقيقية المرتبطة بالتخلف الحضري في تحقيق التوازن بين المستقرات الحضرية ، كما انها لا تسهم بشكل فعال في تنمية النشاط الاقتصادي[8] . لذلك يؤخذ احياناً على الاتجاه الذي يدعو الى عدم التدخل في مسألة التوازن الحضري بحجة ان هذا التوازن سيتحقق تلقائياً مع تطور المجتمع وبلوغه مستوى متقدماً من الرقي الاجتماعي والاقتصادي. [9] ولغرض الوقوف على طبيعة ومستوى التوازن بين المستقرات البشرية في محافظة صلاح الدين ، تم اختيار أربع فترات زمنية وهي(١٩٩٧ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠٢٤) ، حيث جرى من خلالها تحليل علمي للسياسات التنموية المطبقة في المحافظة خلال تلك المدة باستخدام مؤشرين لقياس درجة هذا التوازن :- مؤشر الأنتروبي (Entropy Index Rule)- مؤشر التوازن الحضري (Urban Isostatic Index)

١- مؤشر الأنتروبي (: **Entropy Index Rule)** يعكس التوازن في توزيع السكان بين الوحدات الحضرية ، حيث كلما اقتربت القيمة من الصفر وصولاً للواحد الصحيح ازداد التوازن الحضري ، وكلما زادت القيمة المطلقة السالبة ازداد الاختلال والتركيز في مدن محددة وهو ما يدل على التشتت أو عدم التوازن[10] ، ويتم قياس التوازن الحضري وفق هذا المؤشر بالخطوات التالية - ترتيب المدن حسب احجامها تنازلياً .- حساب نسبة سكان كل مدينة من مجموع سكان المدن ويرمز له (Pi) .- استخراج لوغاريتم(Ln) كل مدينة أي (LnPi)- نحسب مجموع ضرب نسبة سكان كل مدينة (Pi) في لوغاريتم كل مدينة (LnPi) لتمثل لنا مجموع قيمة (H) .- نقسم قيمة (H) على عدد المدن (In) عدد المدن المدروسة

والناتج يمثل قيمة الانتروبي لقياس التوازن الحضري .وكما موضح في الجداول ادناه :جدول (١) الخلل في التوازن الحضري لمحافظة صلاح الدين لعام ١٩٩٧ حسب مؤشر الانتروبي

الوحدات الإدارية	سكان 1997	pi	lnpi	pi*lnpi
سامراء	95807	0.243	−1.416	−0.344
طوزخورماتو	72123	0.183	−1.700	−0.311
تكريت	66391	0.168	−1.783	−0.300
بيجي	55443	0.140	−1.963	−0.276
بلد	48188	0.122	−2.103	−0.257
الشرقاط	26237	0.066	−2.711	−0.180
الدجيل	18744	0.047	−3.047	−0.145
الدور	11806	0.030	−3.510	−0.105
				−1.916

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على :هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ الاجزاء الخاصة بالقطر والمحافظة ، مطبعة الجهاز ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، جدول١ ، ص١ .جدول (٢)الخلل في التوازن الحضري لمحافظة صلاح الدين لعام ٢٠٠٧ حسب مؤشر الانتروبي

الوحدات الإدارية	سكان 2007	pi	lnpi	pi*lnpi
سامراء	139763	0.242	-1.420	-0.343
طوزخورماتو	105376	0.182	-1.702	-0.310
تكريت	97812	0.169	-1.776	-0.301
بيجي	82199	0.142	-1.950	-0.277
بلد	65005	0.112	-2.185	-0.246
الشرقاط	41110	0.071	-2.643	-0.188
الدجيل	28541	0.049	-3.008	-0.149
الدور	18173	0.031	-3.460	-0.109
				-1.923

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى :

- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية العامة لإحصاء محافظة صلاح الدين ، تقديرات سكان محافظة صلاح الدين عام ٢٠٠٧، بيانات غير منشورة .جدول (٣) الخلل في التوازن الحضري لمحافظة صلاح الدين لعام ٢٠١٨ حسب مؤشر الانتروبي

الوحدات الإدارية	2018سكان	pi	lnpi	pi*lnpi
سامراء	185265	0.242	-1.419	-0.343
طوزخورماتو	138988	0.182	-1.706	-0.310
تكريت	115975	0.151	-1.887	-0.286
بيجي	96383	0.126	-2.072	-0.261
بلد	70805	0.092	-2.381	-0.220
الشرقاط	58142	0.076	-2.578	-0.196
الدجيل	38720	0.051	-2.984	-0.151

الضلوعية *	24331	0.032	-3.449	-0.110
الدور	24290	0.032	-3.451	-0.109
العلم *	12717	0.017	-4.098	-0.068
				-2.054

الجدول من عمل الباحثة استناداً على : بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية العامة لإحصاء صلاح الدين ، تقديرات السكان لمحافظة صلاح الدين ، لسنة ٢٠١٨م، ص٢ *كانت هاتان الوحدتان بمستوى ناحية في السنوات ١٩٩٧ ، ٢٠٠٧ .

جدول (٤) الخلل في التوازن الحضري لمحافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٤ حسب مؤشر الانتروبي

الوحدات الإدارية	سكان2024	pi	lnpi	pi*lnpi
سامراء	307560	0.39	-0.952	-0.367
الشرقاط	261926	0.33	-1.112	-0.366
تكريت	253957	0.32	-1.143	-0.364
بلد	228925	0.29	-1.247	-0.358
بيجي	186672	0.23	-1.451	-0.340
طوزخورماتو	147216	0.18	-1.689	-0.312
الدجيل	132119	0.17	-1.797	-0.298
العلم	87870	0.11	-2.205	-2.406
الضلوعية	87224	0.11	-2.212	-0.242
الدور	55230	0.07	-2.669	-4.812
امرلي*	25843	0.03	-3.428	-4.687
				-14.552

الجدول من عمل الباحثة استناداً على :

- بيانات هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق، ص٥ *كانت هذه الوحدة الادارية بمستوى ناحية في السنوات السابقة . ومن خلال الجداول أعلاه يتبين لنا ما يأتي :في عام (١٩٩٧) فقد بلغت قيمة مؤشر الانتروبي (-١,٩١٦) وهو ما يشير الى انخفاض طفيف في الخلل مع وجود نمو نسبي في مدن (تكريت ، بيجي ، بلد) مع استمرار تفوق مدينتي (سامراء وطوزخورماتو) ، وهذا يدل على وجود تحسن محدود في التوزيع السكاني لكنه غير كاف لتحقيق التوازن الحقيقي أما في عام (٢٠٠٧) نلاحظ ان قيمة مؤشر الانتروبي بلغت (-١,٩٢٣) وهو ما يدل على عودة الارتفاع الطفيف في الخلل مع استمرار النمط ذاته من التركز وتوسع سكاني عام دون تغيير في البنية الهرمية ، وهذا يعني ان النمو السكاني كان كمياً لا نوعياً ولم يعالج اختلال التوازن الحضري أما في عام (٢٠١٨) فقد بلغت قيمة المؤشر (-٢,٠٥٤) وهو ما يشير الى زيادة واضحة في الخلل الحضري مع دخول وحدات إدارية جديدة والمتمثلة بقضائي (الضلوعية والعلم) ، وبالرغم من زيادة عدد المدن بقي التركز قائماً ، أي ان التوسع الإداري لم يرافقه توزيع عادل في السكان والوظائف الحضرية وفي عام (٢٠٢٤) بلغت قيمة مؤشر الانتروبي (-١٤,٥٥٢) وهي قيمة مرتفعة جداً وغير مسبوقة ، حيث يوجد تركز سكاني شديد في مدن (سامراء ، الشرقاط ، تكريت) ومع وجود ضعف شديد في اوزان المدن الصغيرة ، وهذا يدل على ان المحافظة تعاني من اختلال حضري بنيوي حاد في السنوات الأخيرة

٢- مؤشر التوازن الحضري (: **Urban Isostatic Index**) يقيس حجم الاختلال في نسبة المدن الحضرية من حيث السكان والأحجام [11]، ويتم حساب ذلك باتباع الخطوات الاتية :- ترتيب المدن تنازلياً تبعاً لأحجامها السكانية - حساب مقلوب الرتب الفعلية للمدن ، وذلك بقسمة رتبة المدينة الأولى على رتبة المدينة المطلوب معرفة مقلوب رتبتها - جمع مقلوب ارقام الرتب- الحصول على الحجم المتوقع أو الأمثل للمدينة الأولى بقسمة مجموع السكان الحضر على مجموع مقلوب رتب تلك المدن- للحصول على الاحجام المثالية للمدن التالية للمدينة الأولى نقوم بقسمة الحجم المتوقع للمدينة الأولى على رتبة كل مدينة - للتأكد من صحة الحسابات السابقة يجب ان يتماثل المجموع المتوقع والحقيقي لسكان المدن - نقارن بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع والفرق بينهما يكشف مدى الانحراف عن التوازن المثالي .جدول (٥)

قياس حجم الاختلال في توازن الشبكة الحضرية لمحافظة صلاح الدين لعام ١٩٩٧ حسب مؤشر التوازن الحضري

الرتبة	مقلوب الرتبة	الوحدات الإدارية	الحجم الحقيقي 1997	الحجم المتوقع	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع

1	1,000,000	سامراء	95807	145239.1	-49432.1
2	500000	طوزخورماتو	72123	72619.5	-496.5
3	333333.3	تكريت	66391	48413.0	17978.0
4	250000	بيجي	55443	36309.8	19133.2
5	200000	بلد	48188	29047.8	19140.2
6	166666.7	الشرقاط	26237	24206.5	2030.5
7	142857.1	الدجيل	18744	20748.4	-2004.4
8	125000	الدور	11806	18154.9	-6348.9
	2,717,857		394739	394739.02	116563.8

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على : هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لعام ١٩٩٧ الاجزاء الخاصة بالقطر والمحافظة ، مطبعة الجهاز ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، جدول١ ، ص١ .جدول (٦) قياس حجم الاختلال في توازن الشبكة الحضرية لمحافظة صلاح الدين لعام ٢٠٠٧ حسب مؤشر التوازن الحضري

الرتبة	مقلوب الرتبة	الوحدات الإدارية	الحجم الحقيقي 2007	الحجم المتوقع	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع
1	1,000,000	سامراء	139763	212659.827	-72896.827
2	500000	طوزخورماتو	105376	106329.914	-953.914
3	333333.3	تكريت	97812	70886.609	26925.391
4	250000	بيجي	82199	53164.957	29034.043
5	200000	بلد	65005	42531.965	22473.035
6	166666.7	الشرقاط	41110	35443.305	5666.695
7	142857.1	الدجيل	28541	30379.975	-1838.975
8	125000	الدور	18173	26582.478	-8409.478
	2,717,857		577979	577979.030	168198.4

الجدول من عمل الباحثة استناداً الى :

- بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية العامة لإحصاء محافظة صلاح الدين ، تقديرات سكان محافظة صلاح الدين عام ٢٠٠٧، بيانات غير منشورة .جدول (٧)قياس حجم الاختلال في توازن الشبكة الحضرية لمحافظة صلاح الدين لعام ٢٠١٨ حسب مؤشر التوازن الحضري

الرتبة	مقلوب الرتبة	الوحدات الإدارية	الحجم الحقيقي 2018	الحجم المتوقع	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع
1	1,000,000	سامراء	185265	261394.457	-76129.457
2	500000	طوزخورماتو	138988	130697.229	8290.771
3	333333.3	تكريت	115975	87131.486	28843.514
4	250000	بيجي	96383	65348.614	31034.386

5	200000	بلد	70805	52278.891	18526.109
6	166666.7	الشرقاط	58142	43565.743	14576.257
7	142857.1	الدجيل	38720	37342.065	1377.935
8	125000	الضلوعية	24331	32674.307	-8343.307
9	111111.1	الدور	24290	29043.829	-4753.829
10	100000	العلم	12717	26139.446	-13422.446
	2,928,968		765616	765616.066	205298

الجدول من عمل الباحثة استناداً على : بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية العامة لإحصاء صلاح الدين ، تقديرات السكان لمحافظة صلاح الدين ، لسنة ٢٠١٨م، ص٢ *كانت هاتان الوحدتان بمستوى ناحية في السنوات ١٩٩٧ ، ٢٠٠٧

.جدول (٨)قياس حجم الاختلال في توازن الشبكة الحضرية لمحافظة صلاح الدين لعام ٢٠٢٤ حسب مؤشر التوازن الحضري

الرتبة	مقلوب الرتبة	الوحدات الإدارية	الحجم الحقيقي ٢٠٢٤	الحجم المتوقع	الفرق بين الحجم الحقيقي والحجم المتوقع
1	1,000,000	سامراء	307560	587620.62	-280060.622
2	500000	الشرقاط	261926	293810.31	-31884.311
3	333333.3	تكريت	253957	195873.54	58083.459
4	250000	بلد	228925	146905.16	82019.845
5	200000	بيجي	186672	117524.12	69147.876
6	166666.7	طوزخورماتو	147216	97936.77	49279.230
7	142857.1	الدجيل	132119	83945.80	48173.197
8	125000	العلم	87870	73452.58	14417.422
9	111111.1	الضلوعية	87224	65291.18	21932.820
10	100000	الدور	55230	58762.06	-3532.062
11	90909.09	امرلي	25843	53420.06	-27577.057
	3,019,877	مجموع	1774542	1774542.20	686107.9

المصدر من عمل الباحثة اعتماداً على :

- بيانات هيئة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن في العراق، ص٥ . *كانت هذه الوحدة الادارية بمستوى ناحية في السنوات السابقة . من خلال ما سبق ومن خلال الجداول (٥، ٦، ٧، ٨) والخرائط (٢، ٣، ٤، ٥) يتبين لنا ما يأتي :تشير نتائج عام (١٩٩٧) كما في الجدول (٥) والخريطة رقم (٢) ، الى ان حجم مدينة سامراء اقل من الحجم المتوقع بكثير ، بينما كانت المدن المتوسطة هي مدينتي (تكريت وبيجي) قريبة نسبياً للتوازن الحضري ، أما المدن الصغيرة فتعاني عجزاً واضحاً ، وهذا ما يدل على ان الشبكة الحضرية غير مكتملة النمو وضعيفة الترابط .خريطة (٢)مؤشر التوازن الحضري لمحافظة صلاح الدين عام ١٩٩٧

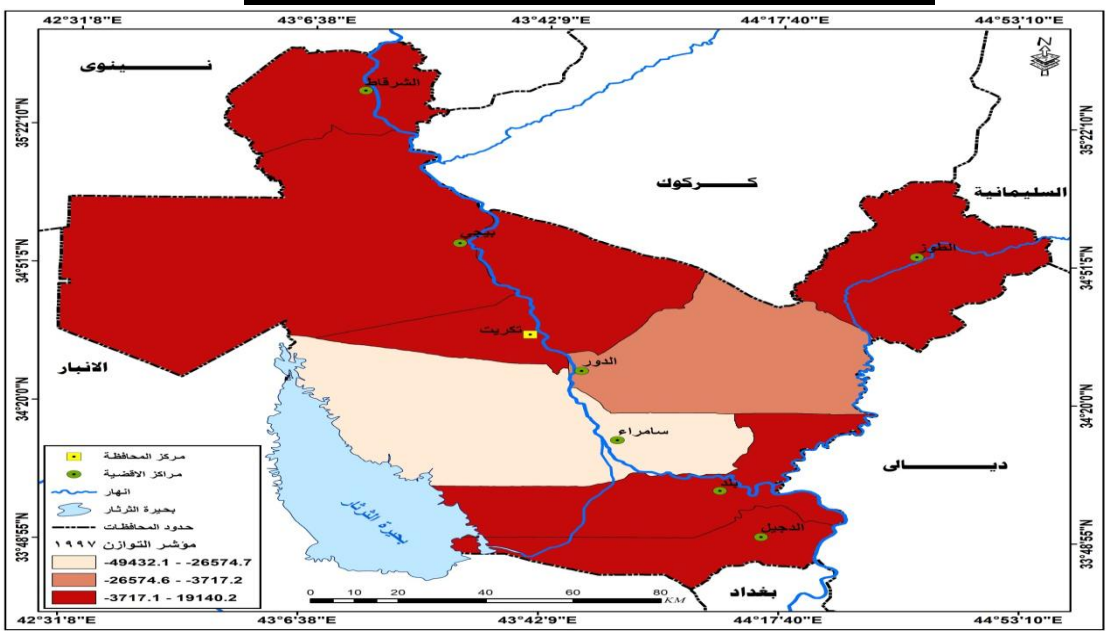

المصدر : من عمل الباحثة استناداً على نتائج جدول (٥) .في عام (٢٠٠٧) نلاحظ الى وجود تحسن نسبي في المدن المتوسطة إضافة الى استمرار الفجوة الكبيرة للمدينة الأولى مع زيادة اجمال الانحرافات ، وهذا يدل على غياب المدينة المحورية القادرة على قيادة النظام الحضري في المحافظة، كما في الجدول (٦) والخريطة (٣) خريطة (٣)مؤشر التوازن الحضري لمحافظة صلاح الدين عام ٢٠٠٧

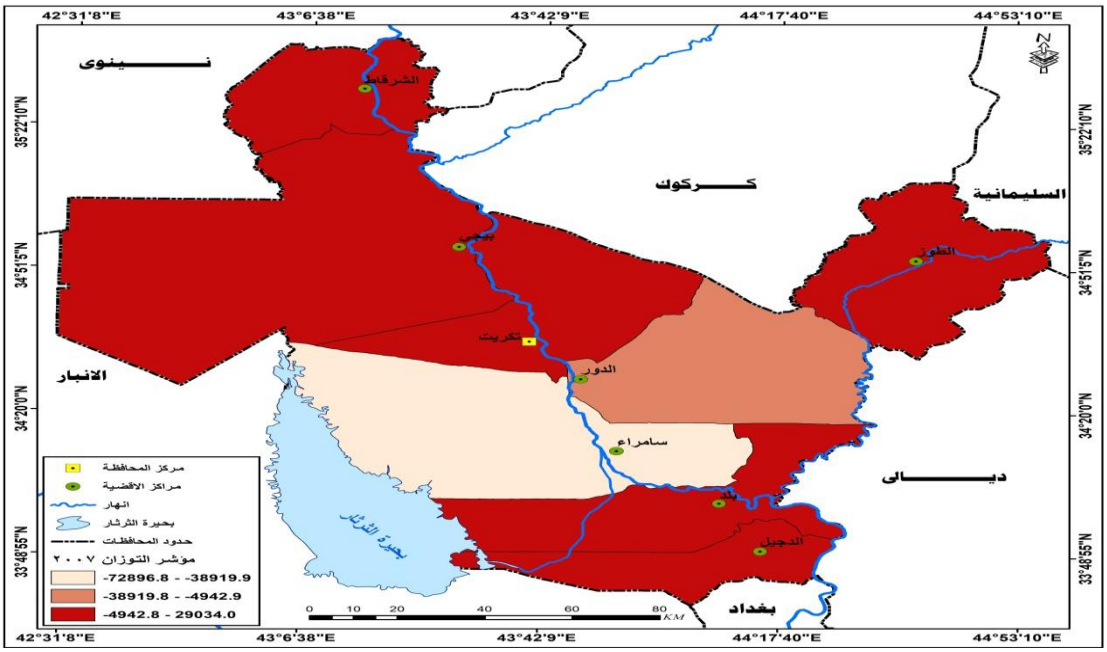

المصدر : من عمل الباحثة استناداً على نتائج جدول (٦) .أما في عام (٢٠١٨) فقد ظهر اتساع الفجوة بي الحجم الحقيقي والحجم المتوقع مع دخول وحدات جديدة والذي أدى الى زيادة عدم التوازن وضعف قدرة المدن الصغيرة على أداء دورها الوظيفي . وكما موضح في الجدول (٧) وخريطة (٤) .خريطة (٤)مؤشر التوازن الحضري لمحافظة صلاح الدين عام ٢٠١٨

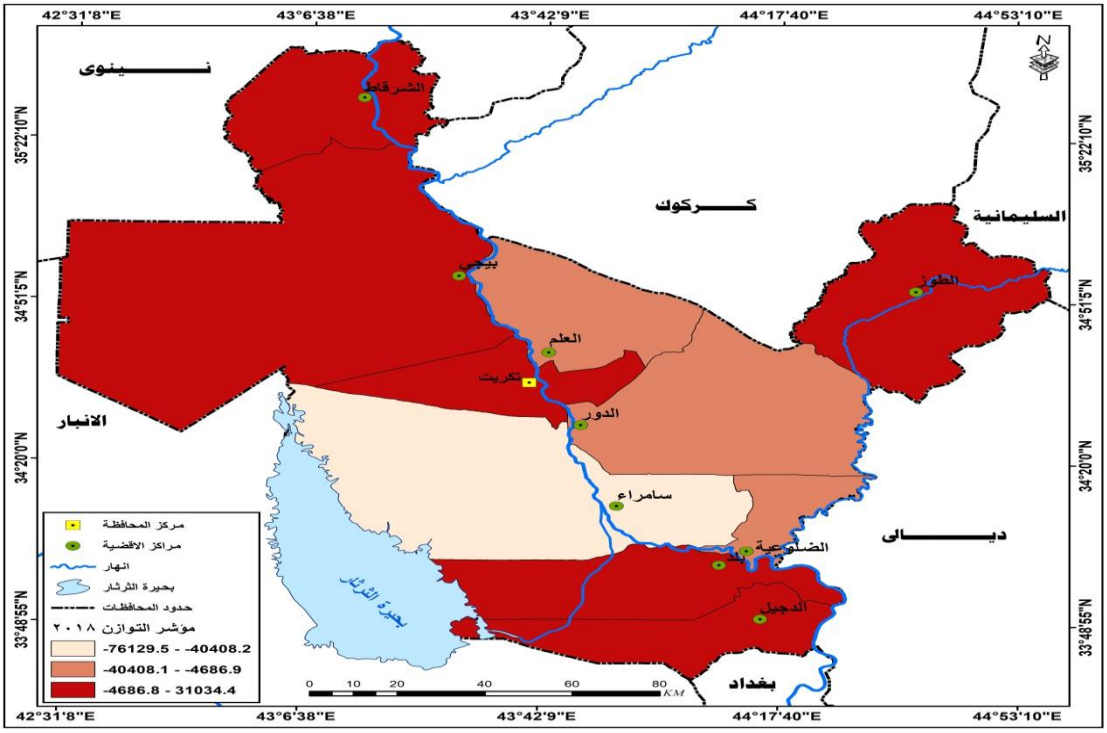

المصدر : من عمل الباحثة استناداً على نتائج جدول (٧)في عام (٢٠٢٤) يتبين وجود فجوة هائلة في مدينة (سامراء) مقارنة بالحجم المتوقع مع تركز شديد للسكان دون تدرج هرمي منطقي ، إضافة الى ان بعض المدن قد تجاوزت الحجم المتوقع وأخرى بعيدة جداً عنه ، كما هو في الجدول (٨) وخريطة (٥)يمكن القول ان الشبكة الحضرية في محافظة صلاح الدين مشوهه هيكلياً ولا تتبع نموذج الحجم – الرتبة المتوازن . خريطة (٥) مؤشر التوازن الحضري لمحافظة صلاح الدين عام ٢٠٢٤

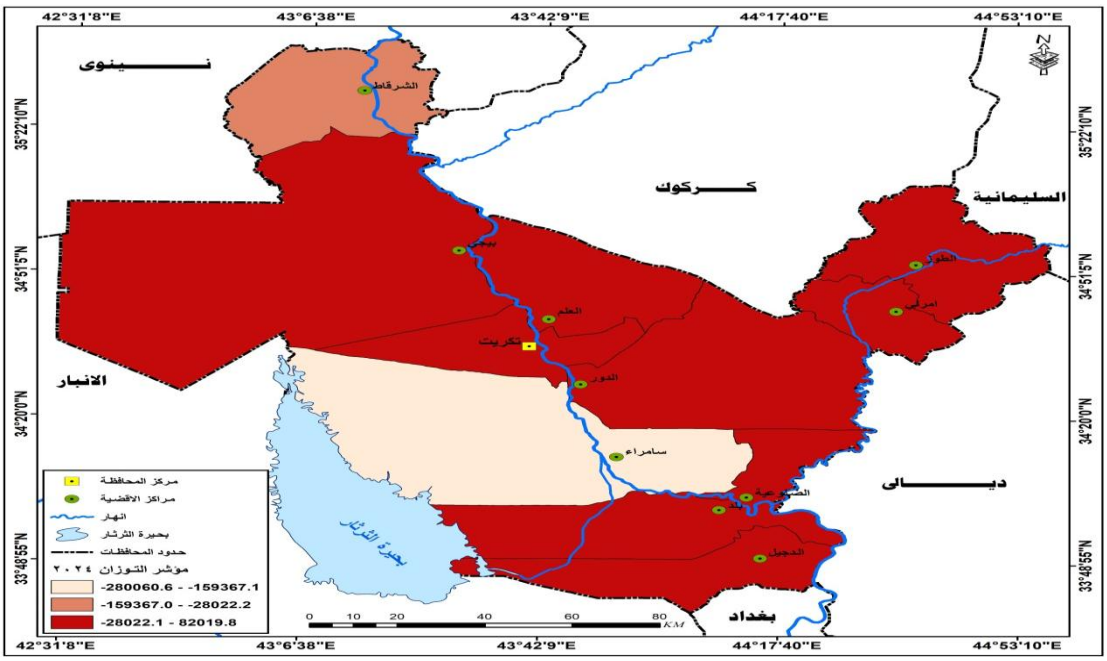

المصدر : من عمل الباحثة استناداً على نتائج جدول (٨)وبصورة عامة تشير نتائج مؤشر الانتروبي ومؤشر توازن الشبكة الحضرية إلى أن محافظة صلاح الدين تعاني من اختلال واضح في التوازن الحضري، يتمثل في تركز سكاني شديد في عدد محدود من المدن، ولاسيما سامراء وتكريت، مقابل ضعف واضح في المدن المتوسطة والصغيرة. وقد تفاقم هذا الخلل عبر الزمن، خاصة في السنوات الأخيرة، مما يعكس غياب سياسات تنموية مكانية فعالة قادرة على تحقيق توزيع سكاني ووظيفي متوازن داخل الإقليم الحضري للمحافظة

المبحث الثالث استراتيجية تحقيق التوازن الحضري في محافظة صلاح الدين

يُعد التوازن الحضري أحد المرتكزات الأساسية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، إذ يسهم في الحد من التركز السكاني والوظيفي، ويعزز العدالة المكانية في توزيع السكان والأنشطة والخدمات وفي ضوء نتائج مؤشرات التوازن الحضري في محافظة صلاح الدين ، ولاسيما مؤشر

الانتروبي ومؤشر حجم–الرتبة، التي كشفت عن وجود خلل بنيوي واضح في النظام الحضري لمحافظة صلاح الدين، تظهر الحاجة إلى تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى إعادة تنظيم النظام على أسس تخطيطية علمية . تشكل هذه الاستراتيجية إطاراً عملياً لمعالجة الخلل في التوازن الحضري بمحافظة صلاح الدين، من خلال تبني رؤية شاملة تقوم على إعادة هيكلة النظام الحضري، وتحقيق العدالة المكانية، وتعزيز التكامل الوظيفي، بما يسهم في تحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة على المدى البعيد .

أولاً: رؤية استراتيجية التوازن الحضري : تتمثل رؤية هذه الاستراتيجية الى بناء نظام حضري متوازن في محافظة صلاح الدين يقوم على توزيع عادل للسكان والأنشطة الاقتصادية والخدمية، إضافة الى تعزيز دور المدن المتوسطة والصغيرة، بما يساهم في الحد من التركز الحضري ويحقق تنمية مكانية متوازنة ومستدامة.

ثانياً : اهداف استراتيجية التوازن الحضري:

تتمثل اهم اهداف هذه الاستراتيجية بالاتي :

١– التقليل من حدة التركز السكاني في المدن الكبرى .

٢– تعزيز وتقوية الدور الوظيفي للمدن المتوسطة .

٣– تنشيط المدن الصغيرة والنواحي لتكون مراكز لدعم النظام الحضري .

٤– العمل على تحقيق العدالة المكانية في توزيع الخدمات المختلفة وخاصة البنية التحتية .

٥– دعم التكامل المكاني والوظيفي في المحافظة .

ثالثاً: محاور استراتيجية تحقيق التوازن الحضري في محافظة صلاح الدين :

المحور الأول : إعادة هيكلة النظام الحضري في المحافظة :

يهدف هذا المحور إلى الانتقال من نموذج المدينة المهيمنة والمتمثلة بمدن (سامراء ، الشرقاط ، تكريت) إلى نموذج الأقطاب الحضرية المتعددة، من خلال تصنيف مدن المحافظة إلى مدن رئيسية، ومدن متوسطة داعمة، ومراكز حضرية محلية، مع تحديد وظيفة حضرية واضحة لكل فئة، بما يسهم في تحقيق التكامل الوظيفي وتقليل التركز السكاني.

المحور الثاني: التنمية الاقتصادية المكانية المتوازنة :

يعمل هذا المحور على إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية بما يتلاءم مع إمكانات المدن المختلفة، من خلال توطين الصناعات المتوسطة في المدن المتوسطة، وتنمية الأنشطة الزراعية والصناعات الغذائية في المدن ذات الطابع الريفي مثل (بلد، الدجيل) ، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المدن الصغيرة مثل(الضلوعية، العلم) ، بما يسهم في خلق فرص عمل محلية والحد من الهجرة الداخلية.

المحور الثالث: التخطيط السكاني والإسكاني :

يهدف هذا المحور إلى توجيه النمو السكاني المستقبلي عبر اعتماد سياسات إسكان متوازنة، تتمثل في تشجيع التوسع السكني في المدن المتوسطة والصغيرة، وضبط الامتداد العمراني غير المخطط في المدن الكبرى، وربط مشاريع الإسكان بمواقع العمل والخدمات.المحور الرابع: تطوير البنية التحتية وشبكات النقل يسعى هذا المحور إلى تعزيز الترابط المكاني بين مدن المحافظة، من خلال تطوير شبكات الطرق والنقل الإقليمي، والعمل على الربط الاستراتيجي بين المدن الصغيرة الواقعة على طريق بغداد–موصل لتعزيز وزنها الحضري. وتحسين كفاءة خدمات البنية التحتية الأساسية، بما يدعم تكامل الشبكة الحضرية ويقلل من الفوارق التنموية.

المحور الخامس: العدالة المكانية في توزيع الخدمات

يركز هذا المحور على إعادة توزيع الخدمات التعليمية والصحية والإدارية وفق معايير سكانية ومكانية واضحة، وإنشاء مؤسسات خدمية متقدمة في المدن المتوسطة مثل مدن (بلد، بيجي، طوزخورماتو)، بما يقلل من الضغط على المدن الكبرى ويحد من الهجرة الخدمية.

المحور السادس: الحوكمة الحضرية والتشريعات :

يؤكد هذا المحور على أهمية تطوير الإطار المؤسسي والتشريعي، من خلال اعتماد المؤشرات الكمية في التخطيط الحضري، وتفعيل اللامركزية الإدارية، وإنشاء وحدة متخصصة للتخطيط الإقليمي في المحافظة، وتحديث المخططات الأساسية للمدن.

المحور السابع: الاستدامة البيئية وإدارة الموارد:

يهدف هذا المحور إلى تحقيق توازن بين التنمية الحضرية والحفاظ على الموارد البيئية، عبر حماية الأراضي الزراعية من الزحف العمراني، وتوجيه التنمية نحو مناطق أقل هشاشة بيئياً، واعتماد حلول حضرية مستدامة.

رابعاً : مراحل تنفيذ الاستراتيجية ومؤشرات قياس النجاح :

أولاً: مراحل التنفيذ :تُنفذ الاستراتيجية عبر ثلاث مراحل زمنية متكاملة، تشمل مرحلة قصيرة الأمد ومدتها (٣–٥) سنوات تركز على تحسين الخدمات ودعم المدن المتوسطة، ومرحلة متوسطة الأمد وتتراوح مدتها بين (٥–١٠) سنوات تتضمن تنفيذ مشاريع إسكان ونقل وتنمية اقتصادية، ومرحلة طويلة الأمد وتتراوح مدتها بين(١٠–١٥) سنوات تهدف إلى إعادة هيكلة النظام الحضري بشكل شامل.

ثانياً: تقييم نجاح الاستراتيجية تعتمد عملية تقييم الاستراتيجية على مجموعة من المؤشرات، من أبرزها انخفاض قيمة مؤشر الانتروبي، وتحسن التوافق مع نموذج حجم–الرتبة، وتراجع معدلات الهجرة الداخلية، وتحسن مستوى الخدمات في المدن المتوسطة والصغيرة.

أولاً: الاستنتاجات :

1–خلل في التوازن الحضري، أظهرت نتائج مؤشري الانتروبي وحجم–الرتبة أن محافظة صلاح الدين تعاني من خلل حضري مزمن، يتمثل في التركز السكاني والوظيفي في عدد محدود من المدن، مقابل ضعف واضح في المدن المتوسطة والصغيرة.

2–هيمنة مدن محددة على النظام الحضري، حيث احتلت مدن (سامراء وتكريت وطوزخورماتو) المراتب الأولى من حيث الحجم السكاني، ما جعلها تستحوذ على النصيب الأكبر من الخدمات والأنشطة الاقتصادية، وأدى إلى اختلال في العدالة المكانية بين الوحدات الإدارية.

3–ضعف كفاءة الشبكة الحضرية، كشفت نتائج مؤشر حجم–الرتبة عن انحراف كبير بين الأحجام السكانية الحقيقية والمتوقعة، ولاسيما للمدينة الأولى، وهو ما يدل على ضعف الترابط الوظيفي والتكامل المكاني بين مدن المحافظة.

4–عدم فاعلية التوسع الإداري في تحقيق التوازن الحضري، حيث إن استحداث وحدات إدارية جديدة (نواحٍ وأقضية) لم ينعكس إيجاباً على تحقيق التوازن الحضري، لكونه لم يترافق مع دعم اقتصادي وخدمي حقيقي قادر على جذب السكان.

٥– تزايد حدة الخلل الحضري في السنوات الأخيرة، سجلت المحافظة في السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة مؤشر الانتروبي، مما يشير إلى تفاقم التركز الحضري وازدياد الفجوة التنموية بين المراكز الحضرية داخل المحافظة.

٦– انعكاسات سلبية على التنمية الحضرية المستدامة، فقد أدى هذا الخلل إلى ضغوط عمرانية وخدمية على المدن الكبرى، في مقابل ركود تنموي وتراجع وظيفي في المدن الأصغر، الأمر الذي يعيق تحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة.

ثانياً: المقترحات :

١– تبني سياسة تنمية حضرية متعددة الأقطاب ضرورة اعتماد نموذج التخطيط متعدد النوى من خلال دعم المدن المتوسطة مثل مدن(بيجي وبلد والشرقاط) لتقوم بدور مراكز جذب سكاني واقتصادي تخفف الضغط عن المدن الكبرى.

٢– تعزيز الدور الوظيفي للمدن الصغيرة :والذي يمكن تحقيقه من خلال إعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمية (الصناعية، التعليمية، الصحية) على المدن الصغيرة، بما يتناسب مع إمكاناتها المكانية والسكانية.

٣– ربط التخطيط السكاني بالتخطيط الاقتصادي ضرورة مواءمة سياسات توزيع السكان مع فرص العمل والاستثمار، بحيث يتم توجيه المشاريع التنموية إلى المناطق الأقل نمواً لتحفيز الاستقرار السكاني فيها.

٤– تحسين البنية التحتية وشبكات النقل :تطوير شبكات النقل والربط بين المدن لتقوية الترابط المكاني داخل المحافظة، مما يسهم في رفع كفاءة الشبكة الحضرية وتقليل الفوارق التنموية.

٥– مراجعة التقسيمات الإدارية:إجراء تقييم دوري لجدوى استحداث الوحدات الإدارية الجديدة، وربط بقائها أو ترقيتها بقدرتها على تحقيق نمو حضري واقتصادي فعلي.

٦– تخفيف الضغط العمراني عن المدن الكبرى :من خلال توجيه التوسع السكني المستقبلي إلى المدن المتوسطة والصغيرة، واعتماد سياسات إسكان مخططة بدلاً من التوسع العشوائي.

٧– اعتماد مؤشرات كمية في التخطيط الحضري :التأكيد على استخدام مؤشرات مثل الانتروبي وحجم–الرتبة ضمن خطط التنمية الإقليمية؛ لكونها أدوات فعالة في تشخيص الخلل الحضري ومتابعة تطوره زمنياً.

٨- تحقيق العدالة المكانية في توزيع الخدمات ضمان توزيع أكثر توازناً للخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، البنية التحتية) بما يقلل من الهجرة الداخلية غير المتوازنة داخل المحافظة .

هوامش البحث

[1] ()وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية ، بغداد ، ٢٠٠٨،ص٢١.

[2] ()وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٢ .

[3] ()رويده فؤاد عبدالله، التقييم الجغرافي للخدمات الصحية في محافظة صلاح الدين، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠، ص٥ .

[4] ()السيد الحسني ،تنمية العالم بين المركزية الحضرية والتوازن الإقليمي ، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٧ ، ص٧٢ .

[5] ()السيد الحسني ،تنمية العالم بين المركزية الحضرية والتوازن الإقليمي ، مصدر سابق ، ص٧٣.

[6] ()جمال حمدان ، جغرافية المدن ، ط٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص١٧٩ .

[7] Berry ,B.(ed.), Urbaniztion and Counter – Urbaniztion , Sagepubli – Cations , 1976 , p- et al .

[8] Friedmann , J , & Weaver , C , Territory and Function : the Evolution of Regional Planning , Edward Amold , 1979 , P. 189 .

[9] Kuznets ,S. Modem Economic Growth : Rate Structure and Spread . Vale University press 1990 , P68 .

[10] ()كرامي عبدالغفور علي الحديثي ، تحليل مكاني للنظام الحضري في محافظة الانبار ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠١٥، ص ١٩٠.

[11] ()كرامي عبدالغفور علي الحديثي ، تحليل مكاني للنظام الحضري في محافظة الانبار ، مصدر سابق، ص ١٩٠.

المصادر :

الكتب والبحوث والاطاريح :

(1)الحديثي، كرامي عبدالغفور علي، تحليل مكاني للنظام الحضري في محافظة الانبار ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الموصل ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، ٢٠١٥.

)٢) الحسني ، السيد ، تنمية العالم بين المركزية الحضرية والتوازن الإقليمي، القاهرة ، دار المعارف ، ٢٠٠٧.

(3) حمدان، جمال، جغرافية المدن ، ط٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٤) عبدالله، رويده فؤاد، التقييم الجغرافي للخدمات الصحية في محافظة صلاح الدين، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٠.

البيانات الحكومية :

() وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية، بغداد، ٢٠٠٨، ص٢١.

(2)وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الاحصائية السنوية، بغداد، ٢٠٠٧، ص٢٢ .

المصادر الاجنبية :

([1]) Berry ,B.(ed.), Urbaniztion and Counter – Urbaniztion , Sagepubli – Cations , 1976 .

(2) Friedmann , J , & Weaver , C , Territory and Function : the Evolution of Regional Planning , Edward Amold , 1979 .

(3) Kuznets ,S. Modem Economic Growth : Rate Structure and Spread . Vale University press 1990 .